دور الاتحاد الأوروبي في إدارة الهجرة غير الشرعية (مقاربة أمنية)

The role of the EU in the management of illegal immigration (security approach).

ط.د جبران سفيان، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة

ملخص الدراسة:

مثلث الهجرة عبر الحضارات والأزمنة التاريخية أحد أوجه التفاعل الإنساني، ولكن بعد بروز متغيرات أخرى كالجريمة المنظمة والاتجار بالبشر وغيرها، أصبحت ظاهرة الهجرة خصوصا الهجرة غير الشرعية بمثابة أحد مصادر التهديدات الأمنية العابرة للقومية، كما وصفها إعلان برشلونة في إطار الاتحاد الأوربي، فكان لزاما على هذه الأخيرة أن تواجه الظاهرة عبر العديد من الآليات والمقاربات، ولعل أن طغيان المقاربة الأمنية التي انتهجتها أوربا في إدارة ملف الهجرة غير الشرعية كانت الأنسب والأمثل وفق عقيدة وتصور الاتحاد الأوربي حتى تكون صمام أمان لها.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، الهجرة غير الشرعية، الاتحاد الأوربي، المقاربة الأمنية الأوربية.

Summary

The migration triangle through civilizations and historical times is one of the aspects of human interaction, but after the emergence of other variables such as organized crime, trafficking in human beings and others, migration phenomenon, especially illegal migration, became one of the sources of transnational security threats as described in the Barcelona Declaration within the framework of the European Union. To face the phenomenon through many mechanisms and approaches, and perhaps the tyranny of the security approach adopted by Europe in the management of the file of illegal immigration was the most appropriate and optimal according to the doctrine and perception of the European Union to be a safety valve.

Keywords: immigration, illegal immigration, the European Union, the European security approach.

مقدمة

باتت تمثل لهجرة غير الشرعية في الآونة الأخيرة أحد القضايا والملفات الشائكة التي تطرح نفسها على طاولة الاتحاد الأوروبي من خلال الاجتماعات والحوارات والنقاشات السياسية داخل المجموعة الأوروبية، خصوصا في ظل المتغيرات الدولية المتسارعة وارتباط الظاهرة بالعديد من القضايا التي باتت تقلق وتأرق المجموعة الدولية، كالجريمة المنظمة والاتجار بالبشر ،وكذا التهديدات الإرهابية...الخ.

ففي ظل المستجدات والتطورات الحاصلة، وما أفرزته ظاهرة العولمة من تحديات عمل الاتحاد الأوروبي من خلال هياكله ومؤسساته إلى تبني ورسم تصور لمواجهة والحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وما يترتب عنها من انعكاسات وأثار سلبية، وذلك بإتباع جملة من الآليات والسياسات.

ولعل من بين أهم الاستراتيجيات و السياسات المنتهجة من طرف الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير الشرعية هو التعامل مع القضية وفق مقاربة ومنظور أمني، كون أن الظاهرة أصبحت تمثل أحد مصادر التهديدات الجديدة لجغرافية الاتحاد الأوروبي.

تثير هذه المقالة تساؤلا محوريا مفاده : **ما طبيعة ومضمون الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية؟ وما هي خلفيات ومبررات التي استند عليها الاتحاد الأوروبي في إعطاء الظاهرة بعدا أمنيا؟**

إن تحليل الإشكالية السابقة يكون بالإجابة على الأسئلة الفرعية التالية: ما هي الأسباب التي تقف وراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟ وما علاقة الهجرة غير الشرعية بالأمن؟ وهل يمكن اعتبار اعتماد الاتحاد الأوروبي للمنظور الأمني كمعطى ومؤشر للحد من تنامي الهجرة غير الشرعية؟

إن الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية سيكون عبر المحاور التالية:

- ✓ **المحور الأول: الهجرة غير الشرعية المفهوم والدلالة.**
- ✓ **المحور الثاني: الإطار التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية.**
- ✓ **المحور الثالث : المقاربة الأمنية الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية (الطبيعة والمضمون).**

المحور الأول الهجرة: غير الشرعية المفهوم والدلالة

لقد تباينت وتعددت رؤى و زوايا مفهوم الهجرة من تخصص لآخر, ومن ميدان لآخر نظرا لتعدد المداخل المعرفية والعلمية وتشعبها بصفة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة, لذا سنحاول من خلال هذا المحور وضعها في سياقها المفاهيمي العام بالنظر لمعناها اللغوي والاصطلاحي, وكذا الأسباب والعوامل التي تقف وراء هذه الظاهرة.

- من الناحية اللغوية

الهجرة لغة : اسم مشتق من الفعل هجر, يهجر, هجرانا, قال **ابن فارس** الهاء والجيم والراء أصلان يدل احدهما على قطيعة وقطع, والآخر على شد شيء وربطه, أما الأول الهجر ضد الوصل وكذلك الهجران وهاجر القوم من دار إلى دار تركوا الأولى للثانية وهو نفس ما ذهب إليه ابن منظور وهو الخروج من ارض إلى ارض[1]

أما لفظ الهجرة في اللغة الفرنسية ينقسم إلى لفظين هما[2]:

- ✓ / Immigré وهو الشخص الذي يدخل إلى إقليم الدولة المستقبلة مهاجرا أو وافدا وهو ينطبق على كل منMigrant / Immigrant
- ✓ Emigré وهو الشخص الذي يغادر بلده مهاجرا إلى بلد آخر.

أما في اللغة الانجليزية نجدها تحدد لنا ثلاثة معاني للهجرة[3]

- ✓ **الهجرة من منظور الدولة المستقبلة** the receiving countries حيث يطلق على مفهوم الهجرة في هذه الحالة مصطلح التوطين Immigration تهتم هذه الدول بالأهداف المرجوة من الهجرة لا بالأسباب المؤدية لها.
- ✓ **الهجرة من منظور الدول المصدرة** the sending countries حيث يطلق على مفهوم الهجرة في هذه الحالة مصطلح الترحال أو النزوح émigration كما يطلق عليها الهجرة القسرية التي تحدث نتيجة كوارث طبيعية أو حروب, وتعتبر أيضا مرادفة لمفهوم اللاجئين refuges وهنا الدول المصدرة تهتم بالأسباب لا الأهداف.
- ✓ **الهجرة من منظور بقية الدول الأخرى أو العالم ككل**, يطلق على مصطلح الهجرة migration والتي تعني الهجرة الطوعية/ الإرادية من مكان أو بلد إلى أخر voluntary diplacment وهو أكثر المصطلحات استخداما في أدبيات اللغة الانجليزية.

- **من الناحية الاصطلاحية :**

يشير مصطلح الهجرة بصفة عامة في حقل العلوم الاجتماعية إلى تغيير الإقامة لفرد أو جماعة اجتماعية أو عرقية ،وكذلك تعرف على أنها " تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة ", أي انتقال الفرد من طبقة فقيرة إلى طبقة أخرى أكثر ثراء, بمعنى أن التعريف يجعل من مفهوم الطبقة مفهوما مركزيا وانتقال الفرد من طبقة إلى أخرى داخل المجتمع هي الحالة المعبرة عن الهجرة في علم اجتماع[4].

إن المتتبع لقضايا الهجرة غير الشرعية يلاحظ من خلال القراءات المختلفة بهذا الشأن وجود العديد من التسميات التي تطلق على الظاهرة محل الدراسة والبحث منها الهجرة غير الشرعية والهجرة السرية وغير القانونية وغير النظامية، ولعل السبب في اختلاف التسميات يرجع إلى عدم وجود مرجعية موحدة لتعريف الظاهرة من جهة، وتباين رؤى الدول كل على حدا في وصف ظاهرة الهجرة غير الشرعية من جهة أخرى.

فالهجرة غير الشرعية حسب **المنظمة العالمية للعمل** "هو ذلك المهاجر الذي يكون خلال سفره أو عند وصوله أو خلال إقامته أو عمله في شروط تتنافى والاتفاقيات الدولية والإقليمية أو تتنافى والتشريع الوطني"[5]، كما وتعني قيام شخص لا يحمل جنسية الدولة أو من غير المرخص له بالإقامة فيها بالتسلل إلى هذه الدولة عبر حدودها البرية أو البحرية أو الجوية أو الدخول إلى الدولة عبر أحد منافذها الشرعية

بوثائق أو تأشيرات مزورة وغالبا ما تكون الهجرة غير المشروعة جماعية ونادرا ما تكون فردية، وتتعدد أصناف المهاجرين غير الشرعيين بين[6]:

1. شخص يدخل بطريقة غير قانونية ولا يسوي وضعيته القانونية فيها.
2. شخص يدخل بطريقة قانونية ثم لا يغادر الدولة بعد انتهاء المدة القانونية للإقامة كالطلبة أو السياح.
3. شخص يدخل إلى دولة بطريقة قانونية ثم يهرب من كفيله ويعمل لدى شخص آخر دون اتخاذ إجراءات نقل الكفالة.

أما هيئة الأمم المتحدة فإنها تستخدم الهجرة الشاذة Irregullar migration بدلا من الهجرة غير المشروعة، ما يعكس موقف أكثر إنسانية نحو الظاهرة استنادا على مبادئ حقوق الإنسان من حرية فردية وحرية الحركة واختيار لمكان السكن[7].

ويتداخل في هذا الإطار مفهوم آخر مع الهجرة غير الشرعية ألا وهي الإقامة غير المشروعة والتي تعني انقضاء فترة الإقامة المشروعة والاستمرار في المكوث إلى ما بعد الفترة المسموح بها، بغض النظر عما كان يقوم به الأفراد من الأعمال، فالتغيير الحاصل يتعلق بالوضع القانوني للمقيم، أما الهجرة السرية فالمراد بها هو دخول أو عبور أراضي الدولة خفية بعيدا عن عيون المراقبة والضبط في المراكز الحدودية[8]

- **أنواع وأنماط الهجرة** :

يمكن تصنيف الهجرة إلى ثلاث مجموعات, وذلك من خلال الاعتماد والتركيز على جملة من المؤشرات والمعايير في التصنيف, إما على أساس المعيار المكاني وبالتالي نكون أمام هجرة داخلية وأخرى خارجية, أو على أساس المعيار الزمني وبالتالي نتحدث هنا على الهجرة المؤقتة والدائمة, وقد تكون على أساس إرادة ورغبة الأفراد ونعني هنا الهجرة الطوعية والإجبارية , وهناك من يأخذ بالمعيار القانوني ونكون في هذه الحالة بصدد الحديث عن الهجرة الشرعية وغير الشرعية.

- **عوامل وأسباب الهجرة غير الشرعية**

تتعدد وتتنوع الأسباب والعوامل التي تقف وراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين ما هو اقتصادي واجتماعي, وبين ما هو سياسي وامني, فقد أصبحت هذه الأخيرة تقلق بال العديد من الحكومات المستقبلة لأعداد المهاجرين, وحتى نقف على حقيقة هذه الظاهرة لا بد من أن نستقصي في مسبباتها والعوامل المؤدية لها ولو في شكل نقاط :

- ✓ انتشار البطالة بين أوساط الشباب خاصة في المجتمعات التي تعاني من ضعف التنمية.
- ✓ غياب التوازن الاقتصادي على المستوى الدولي ما أدى إلى اختلال التوازن ما بين الدول المتقدمة التي تمتلك التكنولوجيا وما بين الدول الفقيرة.
- ✓ عدم الاستقرار السياسي في المجتمعات التي تعاني من أزمات وصراعات.

- ✓ انتشار الفساد الإداري والسياسي.
- ✓ عدم تكافؤ الفرص بين فئات المجتمع وعدم المساواة خاصة فيما يتعلق بالعمل، كلها ولدت قناعة لدى الأفراد بضرورة الهروب من الواقع المعاش نحو مجتمع أحسن وأفضل.

المحور الثاني: الإطار التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

إن دراسة ظاهرة الهجرة بصفة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة تستدعي منا تتبع محطاتها التاريخية وبدايتها من أجل فهم الظاهرة بشكل أشمل، وكذا محاولة تشخيص الحقائق والمعطيات تشخيصا موضوعيا، خصوصا وأن الهجرة السرية فرضت نفسها كمعطى واقعي على الساحة الأكاديمية مع نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة، ولذا فإن دراستنا تتطلب وضعها في سياق وإطار زماني ومكاني.

- ✓ **الهجرة قبل 1985**

اتسمت هذه المرحلة بأن الدول الأوربية كانت بحاجة ماسة إلى اليد العاملة من دول الجنوب، كما أن الدول الأوربية نفسها كانت متحكمة في حركة تدفق المهاجرين، وأهم ما ميز هذه المرحلة أن المهاجر الجنوبي تمكن من فهم قواعد اللعبة في دول الشمال، حيث بدأ يبلور خطابات تتضمن مطالب حقوقية داخل المجتمع المستقبل، وبالتالي فإن كل تلك العناصر والمقدمات كانت مساعدة ومحفزة للالتحاق بنظرائهم وليتمددوا وبشكل قوي في غفلة الأنظمة الأمنية الأوربية في تلك المرحلة[9]

- ✓ **الهجرة ما بين 1985-1995**

تميزت هذه المرحلة بظهور تناقضات سلبية بين المهاجرين الوافدين إلى الدول الأوربية ومزاحمتهم لأبناء البلد الأصليين، وقد تزامن هذا الفعل بإغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا التي كانت تستوعب أعداد كبيرة من المهاجرين الشرعيين وفي مقابل هذا القرار الاحترازي تزايدت رغبة أبناء الجنوب في الهجرة تجاه الشمال، مما أدى إلى إغلاق الحدود[10]أمام المهاجرين المتدفقين رغم وجود العديد من الاتفاقيات الدولية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة سنة 1990 تهدف لحماية حقوق العمال، إلا أن الدول الأوربية تحفظت بشأنها أي أن الرغبة الأوربية كانت تهدف إلى التعاطي مع هذه الظاهرة الجديدة وفق صيغ جديدة، ولو كانت على حساب الحقوق التي تضمنتها المواثيق الدولية التي تكفل الحق في التنقل[11]ففي 1995 ومع دخول اتفاقية شنغن الموقعة بين كل من فرنسا وألمانيا ولكسمبورغ وهولندا حيز التنفيذ تم السماح بموجبها بحرية تنقل الأشخاص المنتمين إلى الفضاء الأوربي، لكن مع دخول كل من اسبانيا والبرتغال اتخذت قضية الهجرة أبعاد غير متوقعة لاسيما بعد لجوء سلطات مدريد إلى فرض إجراءات ضد أي عملية للهجرة، وذلك في إطار منح مواطنيها مزيدا من الاندماج في الاتحاد الأوربي[12]وهنا تبرز مفارقة بين الإجراءات التي بادرت بها الدول الأوربية لتقييد الهجرة وبين الاتفاقيات الدولية التي تنص على ضرورة

حماية حقوق المهاجرين، ما يفسر رغبة الجانب الأوربي في التعامل مع هذا المعطى الجديد وفق منظور ومقاربة جديدة.

✓ **الهجرة من 1995 إلى غاية اليوم**

أخذت هذه المرحلة طابعا امنيا اتسم بالصارمة، حيث لجأت الدول الأوربية إلى نهج سياسة ومقاربة أمنية محكمة كإجراء للتصدي لظاهرة الهجرة عموما وغير الشرعية على وجه الخصوص، وذلك عبر اتخاذ وسن العديد من القرارات، كالقانون الجديد للهجرة والذي يستند إلى تبني جملة من الإجراءات الصارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي واللجوء إلى إبرام اتفاقيات مع العديد من الدول ومن بينها دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين، وكرد فعل تجاه هذه السياسة بدأ ما يعرف بالهجرة غير الشرعية/ السرية والتي تحيل الالتحاق بالديار الأوربية بدون وجه قانوني[13].

المحور الثالث: طبيعة ومضمون المقاربة الأمنية الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية.

لجأ الاتحاد الأوربي في مواجهة الهجرة غير الشرعية إلى العديد من السياسات والآليات، ولكن ما ميز هذه الأخيرة هو التعامل مع الظاهرة وإعطاءها بعدا أمنيا خصوصا أمام انتشارها، حيث أصبحت تمثل إحدى مصادر التهديد الجديدة التي تمس بالأمن القومي للدول

قبل البدء في استعراض مكونات الإدارة الأمنية الأوربية ودورها في مواجهة الهجرة غير الشرعية سنحاول التطرق إلى مفهوم الأمن ومستوياته.

❖ مفهوم الأمن

- لغة: إن الأمن لغة من الأمن والأمان والأمن هو ضد الخوف والأمانة ضد الخيانة والإيمان ضد الكفر والإيمان بمعنى التصديق[14].
- اصطلاحا: يعرف **سلاينشر** الأمن بأنه "مجموعة من القيم مثل الحرية والرفاهية والسلام والعدالة والشرف وأسلوب الحياة وهذه القيم هي أهداف الأمن ومن ثمة يصبح الأمن مجرد أداة لحمايتها"[15]، في حين يعرف **هنري كيسنجر** الأمن بأنه "أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء"[16]، أما **باري بوزان** Barry Buzan فيرى "أنه في حالة الأمن يكون النقاش دائرا حول السعي للتحرر من التهديد"[17]، وفي هذا الإطار قدم **باري بوزان** تصنيفا قطاعيا للتهديدات الأمنية type of threats by section :

1. تهديدات تمس القطاع العسكري: والتي تستهدف القدرات العسكرية للدولة ووحدتها الترابية.
2. تهديدات تمس الجانب السياسي: وفي هذه الحالة فإن مثل هذه التهديدات تأخذ جانبين أحدهما داخلي يتعلق بالمساس بالقيم الديمقراطية والنشاطات المناهضة لمؤسسات الدولة وأركانها، أما الثاني فيتعلق بما هو خارجي وهو مدى تأثير النظام الدولي على الوحدة السياسية للدولة.

3. تهديدات تستهدف القطاع الاقتصادي:ويتعلق الأمر في هذه الحالة بمدى القدرة على توفير الموارد وفي نفس الوقت قدرة الدولة على الاستجابة وتلبية متطلبات الساكنة.
4. تهديدات تأخذ طابع مجتمعي: وتستهدف الجانبين الثقافي والاجتماعي للمجتمع.
5. تهديدات تمس الجانب البيئي: ويتعلق بالنشاط الإنساني وتأثيره على البيئة.

✓ مستويات الأمن: يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. أمن الأفراد والأمن الإنساني.
2. الأمن القومي أو الوطني.
3. الأمن الإقليمي.
4. الأمن الدولي.

➢ **الأجهزة الأمنية الأوربية المكلفة بمكافحة الهجرة غير الشرعية**

لقد تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى الاهتمام بالظاهرة ليس على مستوى الحكومات الوطنية فقط، وإنما أصبحت من بين أهم القضايا التي باتت تفرض نفسها بإلحاح على الأجندات الأمنية للمنظمات الدولية والإقليمية، مما اكسبها الطابع الأمني.

إن التقدير الأوربي للتهديدات الأمنية الجديدة لم يتبلور إلا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، وقد لخصت الإستراتيجية الأوربية للأمن التهديدات التي تواجه الاتحاد الأوربي في كل من: الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الصراعات الإقليمية، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية[18] في حين صنف إعلان برشلونة الهجرة غير الشرعية ضمن المخاطر العابرة للقومية على مستوى الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات[19]،من هنا عمل الاتحاد الأوربي على استحداث أجهزة وأنظمة تشكل في مجملها إدارة أمنية متفاعلة ومتكاملة مهمتها التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات حتى تمثل صمام أمان للمجموعة الأوربية أمام ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومن بين هذه الأجهزة :

1. **تشكيل قوات الاوروفورس Euro Force** : يعود قرار تشكيل القوات الأوربية الخاصة إلى اجتماع لشبونة في ماي 1995، وتتكون هذه القوة من قوة برية وأخرى بحرية مهمتها التدخل برا وبحرا وفقا لاعتبارات أمنية وإنسانية وتتشكل هذه المنظمة من قادة القوات البرية والبحرية لكل من فرنسا ايطاليا البرتغال اسبانيا والتي تتمثل حدودها في حماية الحدود الجنوبية لأوربا من الهجرة غير الشرعية ويعد تشكيل هذه القوات تطبيقا لفكرة الدفاع الأوربي المشترك[20].
2. **إنشاء وكالة فرونتكس Frontex أو الوكالة الأوربية لإدارة الحدود**: هي هيئة متخصصة أنشئت بتشريع 24 أكتوبر 2004 مكلفة بتنسيق العملياتي بين الدول الأعضاء في ميدان حماية وتشديد الحراسة على الحدود الأوربية Border Security للحد من الهجرة غير الشرعية ومن مهامها[21] تنسق التعاون العملياتي بين الدول الأعضاء في مجال إدارة الحدود الخارجية، مساعدة الدول

الأعضاء على تدريب حرس الحدود، تطوير الأبحاث ذات الصلة بالسيطرة على الحدود الخارجية ومراقبتها خاصة فيما يتعلق بدخول المهاجرين السريين، وقد باشرت فرونتكس العمل فعليا في ماي 2005 بدخول الوكالة بسرعة كبيرة للمراكز التي استحدثت في إطار المشاريع الرائدة من قبل الدول الأعضاء على الوجه الآتي[22]:

* وكالة برلين من اجل الحدود البرية. * وكالة روما من اجل الحدود الجوية.

* وكالة البيريه من اجل الحدود الجوية. * وكالة مدريد من اجل حدود المتوسط الغربية.

3. **دور الكلية الأوربية للشرطة Cepol** : هو عبارة عن جهاز أمني تابع للاتحاد الأوربي تم تأسيسه في سبتمبر 2005 بموجب القرار JAI/681/2005 ويقع مقرها في برامشيل Bramshill ببريطانيا، تجمع هذه الوكالة كبار مسؤولي أجهزة الشرطة في أوربا، ومن بين أهداف هذا الجهاز هو تقديم المساعدة في مجال تكوين الشرطة، إضافة إلى تنمية أجهزة قمع الجريمة ومختلف التهديدات، خصوصا تلك المرتبطة بالأخطار العابرة للحدود كتهريب المهاجرين حتى وان كانت الكلية لا تتمتع بصلاحية التدخل الميداني المباشر في مجال تهريب المهاجرين إلا أنها تساهم في تقديم المعلومات لأجهزة مراقبة الحدود من خلال شبكة الكترونية[23]
4. **دور الشرطة الأوربية Europol** : لقد كانت الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة الدولية وكذا الاتجار بالبشر أحد الأسباب التي دفعت الدول الأوربية إلى التفكير في إنشاء وكالة أوربية لتبادل المعلومات والاستخبارات المتعلقة بمثل هده الأنشطة المخالفة للقوانين والأعراف الدولية.

تعود فكرة إنشاءها إلى المستشار الألماني Helmut Kohl في قمة لوكسمبورغ في 29 جوان 1991 وذلك على شاكلة النموذج الفدرالي الألماني لمكافحة الإجرام المنظم تم قبول الفكرة والتصديق عليها بمقتضى المادة K من اتفاقية ماسترخيت[24]

لقد تم تكريس فكرة منظمة الشرطة الأوربية Europol وذلك في إطار التعاون البيني الحكومي داخل المجموعة الأوربية وقد ركزت أهداف المنظمة في تحقيق :

* مكافحة تهريب المخدرات ومحاربة تبييض الأموال.
* مكافحة الجريمة المنظمة و الاتجار بالبشر وشبكات تهريب المهاجرين.
* محاربة الإرهاب والهجرة غير الشرعية[25]

و من أجل إحكام الاتحاد الأوربي والسيطرة على ظاهرة الهجرة غير الشرعية عمل على جعل الرقابة الأمنية أكثر تشديدا من خلال[26]:

- ✓ خلق فرق حدودية سريعة سميت Rabit وهي اختصار Rapid Border Interventions Teams مهمتها مكافحة عبور الحدود غير الشرعي.

- ✓ تبني الميثاق الأوربي للهجرة واللجوء من طرف بلدان الاتحاد السبعة والعشرون والاتفاق على تشكيل مكتب دعم أوربي في سنة 2009 مهمته تشجيع المعرفة المتبادلة لبلدان المصدر وذلك بهدف بلورة سياسة أكثر دقة يشان ضبط الحدود.
- ✓ العمل على تطوير منظومة قانونية باتجاهات أكثر تقييدية فمثلا القانون الاسباني لعام 2003 يجعل معايير الانتقاء أكثر قسوة أما القانون الألماني لعام 2004 يذهب باتجاه انفتاح انتقائي في حين نجد القانون البريطاني لعام 2002 يستهدف مكافحة الهجرة السرية ويحصر حق اللجوء.

وعموما يمكن القول أن قضية الهجرة شكلت نقطة محورية في الخلاف الدائر بين التنظيمات السياسية و الحزبية في أوربا، وأثرت بشكل واضح على تحديد السياسة المنتهجة بخصوص الهجرة من سياسة متساهلة مع المهاجرين إلى سياسة أكثر تشددا، وعليه يمكن رصد اتجاهين بخصوص مسألة الهجرة بما في ذلك الهجرة غير الشرعية.

- ✓ <u>الاتجاه المعارض</u>: والذي يرى بان المهاجرين يشكلون أولا تهديدا ثقافيا للهوية والثقافة الأوربية خاصة في ظل استحالة اندماجهم في الثقافة الأوربية والحل هو إعادتهم إلى أوطانهم، ويمثل هذا الاتجاه التيار اليميني في أوربا ما يفسر تحججهم بالعامل الثقافي لتغطية توجهات عنصرية معادية للمهاجرين والأجانب وثانيا تهديدا امنيا وهذا البعد لا يمكن فصله عن التصور العام لمصادر تهديد الأمن في الغرب والرامي إلى جعل الأخطار آتية من الجنوب وخاصة العالم الإسلامي فقد وصل الأمر إلى حد تجريم الهجرة.
- ✓ <u>الاتجاه المؤيد</u>: هذا الاتجاه يؤيد تواجد المهاجرين في أوربا بالنظر إلى الحاجة الديمغرافية والاقتصادية[27]

وقد اختلفت وجهات النظر لدى دول الاتحاد الأوربي إلى أربع توجهات وهي[28]:

- ✓ ألمانيا والنمسا وهولندا تعطي الأولوية للتحكم في الحدود الخارجية وتهتم في سياستها بالتوسع نحو أوربا الشرقية.
- ✓ فرنسا وبريطانيا وايرلندا تركز على تشجيع تنقل المهاجرين من مستعمراتها وضرورة تكثيف التعاون في مجال الهجرة مع الدول الأصلية.
- ✓ الدول الاسكندينافية تركز في سياسة الهجرة على ضرورة احترام حقوق الأجانب خاصة فيما يتعلق بتقديم الحماية اللازمة للاجئين.
- ✓ ايطاليا واليونان واسبانيا والبرتغال ترى أن الهجرة وسيلة لمواجهة العجز الديمغرافي في أوربا وتركز على ضرورة التعاون الأوربي لوقف الهجرة غير الشرعية وانتهاج سياسة انتقائية.

إن اعتقاد أوربا بأن تشديد الرقابة على الحدود الخارجية سيساهم في ردع وحصر المهاجرين غير الشرعيين ومنعهم من الدخول إلى الفضاء والمجال الأوربي لم يؤدي إلى النتائج المرغوب فيها وهو التخلص

النهائي من الظاهرة ولكن في واقع الأمر أن تلك المراقبة المشددة أدت إلى تشجيع الهجرة السرية بمختلف الطرق وعبر مختلف المنافذ المؤدية لها كما ساهمت أكثر في انبعاث نشاط شبكات تهريب المهاجرين الدين أصبحوا أكثر تحايل.

الخاتمة :

في الختام نستنتج بأن الهجرة غير الشرعية هو موضوع حديث نسبيا، وأنه مفهوم قد أثار العديد من الجدل والنقاش بين الباحثين والدارسين لمثل هذه القضايا، خصوصا في ظل المتغيرات التي تفرزها البيئة الدولية في إطار الحركية المتسارعة، وارتباط الظاهرة بالعديد من القضايا التي لا تزال تقلق وتأرق دول العالم مثل التهديدات الأمنية والإرهابية، وكذا تهريب المهاجرين والاتجار بهم،كل هذا يصنف ضمن التهديدات العابرة للحدود السيادية للدول، لذلك نجد بأن حكومات الدول قد بادرت إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال اعتماد العديد من الآليات والإجراءات، كونها تمس بأمن الدول واستقرارها، و من بينها سياسة الاتحاد الأوربي في مواجهة هذا الخطر وذلك بالتعامل في إدارة هذه الظاهرة وفق مقاربة أمنية، إن أهم ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة هو :

- ✓ طغيان المقاربة الأمنية في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية أكثر من التعامل معها وفق منظور إنساني.
- ✓ أدت السياسة الأمنية الأوربية في إدارة الهجرة غير الشرعية في زيادة أعداد المهاجرين السرين أكثر من تقليص أو ضبط الظاهرة .
- ✓ إن اعتماد الاتحاد الأوربي على الجانب الأمني في معالجة الهجرة غير الشرعية أدى بالمساس بحقوق الإنسان والأفراد وحرية التنقل في الوقت الذي تنادي به الأطراف الأوربية بضرورة احترام حقوق الأفراد والحريات العامة.
- ✓ تصنيف ظاهرة الهجرة غير الشرعية في خانة التهديدات الأمنية التي تمس بالأمن القومي للدول وذلك يرجع إلى اعتبارات وخلفيات سياسية.
- ✓ العمل على وضع ورسم إستراتيجية حقيقية بين كل من الدول المرسلة والمستقبلة للمهاجرين أساسها التعاون والتنسيق المشتركين لتحقيق الأهداف تراعي مصالح كل الأطراف.

الهوامش

[1] أمير فرج يوسف،**الهجرة غير الشرعية طبقا للواقع والقانون والمواثيق والبروتوكولات الدولية**،القاهرة: دار الكتاب الحديث،2011 ،ط1،ص20.

[2] Abdel Fatah Mourad, **Dictionnaire Mourad des termes juridiques, économique et commerciaux**, Paris, 2eme ed,2001,PP944.945.

[3] مصطفى عبد الله خشيم, " الهجرة في إطار العلاقات الدولية", مجلة دراسات, العدد 28 , السنة 8 , 2007 , ص25 .

[4] عبد الرزيق المخادمي, الهجرة السرية واللجوء السياسي , الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية, (د.ط), 2013 , ص15 .

[5] Slimane Lotfi, **l'immigration clandestine de main d'œuvre de la région**, Bruxelloise, Brayant, Bruxelles,1995,PP06.07.

[6] محمد فتحي عيد، **التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010،ط1،ص50.

[7] سميرة سليمان،"دور البيروقراطيات الدولية في أمننة قضيتي تغير المناخ والهجرة غير الشرعية"(رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة دولية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،جامعة باتنة،2012/2011)،ص75.

[8] احمد عبد العزيز الأصفر، **الهجرة غير المشروعة الانتشار والأساليب المتبعة**، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010،ط1، ص12

[9] عبد القادر رزيق المخادمي،**الهجرة السرية واللجوء السياسي**،مرجع سابق، ص20.

[10] طارق عبد الحميد الشهاوي، **الهجرة غير الشرعية: رؤية مستقبلية**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009، ط1،ص38.

[11] عبد القادر رزيق المخادمي،**الهجرة السرية واللجوء السياسي**،مرجع سابق، ص20.

[12] طارق عبد الحميد الشهاوي، مرجع سابق، ص39.

[13] محمد كريم فريحة، "عوامل الهجرة غير الشرعية بمنطقة العبور الشرقية حي سيدي سالم عنابة"، مجلة القانون والمجتمع والسلطة, جامعة وهران, 2014 ,ص57.

[14] ابن منظور، لسان العرب، القاهرة:دار الحديث،2003،ط1،ص164.

[15] حسين محمد الظاهر،"الأمن القومي العربي:مدخل نظري"، مجلة دراسات يمنية، العدد1992،48،ص158.

[16] رفعت سيد احمد،"الأمن القومي العربي بعد حرب لبنان: دراسة في تطور المفهوم":، مجلة شؤون عربية، العدد35،1984،ص80.

[17] Barry Buzan, **people state and fear: an agenda for international security stadies in the post-cold war**, 19.Bonlder : Lynne Rienner Publishers ,1991, PP,18

[18] Adam rotelfed,"L'union a-t-elle besoin de PESD ?", politique étrangère n°2,2004 ,P364.

[19] بشارة خضر، **أوربا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008**، تر: سليمان الرياشي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،2010،ص99 .

[20] لدمية فريحة،"إستراتيجية الاتحاد الأوربي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة الهجرة غير الشرعية أنموذجا"،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر،بسكرة،2010)،ص106

[21] بن بوعزيز آسية،"سياسة الاتحاد الأوربي في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، مجلة دراسات وأبحاث، العدد2015،18،ص29.

[22] بشارة خضر، مرجع سابق،ص 101.

[23] خديجة بتقة،" السياسة الأمنية الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية"،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2013)،ص86.

[24] احمد طعيبة، مليكة حجاج،" الهجرة غير الشرعية بين استراتيجيات المواجهة واليات الحماية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد15،جوان2016، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص29.

[25] عبد المالك صايش،"مكافحة تهريب المهاجرين السريين"،(أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري،تيزي وزو،2014)،ص295

[26] بشارة خضر، مرجع سابق،ص102.

[27] محمد سمير عياد،"سياسة الاتحاد الأوربي لمواجهة ظاهرة الهجرة" **في كتاب الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة**, الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع ،2014،ط1، ص.ص400.399

[28] نفس المرجع،ص401.